المبيدات الزراعية ..ترفع تهلك الحرث والنسل

لم يكن متوقعا أن يأتي يوم تشن فيه حرب على المواطن اليمني تستخدم فيها مبيدات محرمة دوليا تهلك الحرث والنسل وبأيدي أبناء جلدتهم ممن امتهن التجارة وباعوا ضمائرهم للشيطان بحثا عن المال ..فأخبار ضبط شحنات من المبيدات الزراعية المهربة أو المدفونة تجاوزت ضربات الطائرة بدون طيار بل أصبحت أكثر فتكا، فهنا استهداف لحياة شعب.. فمن المسؤول عن دخول تجارة الموت ووصولها إلى مراكز المحافظات وقلب العاصمة ..؟وكيف قطعت مئات الكيلوهات من المترات حتى تصل إلى أماكن بيعها دون أن تلقى عليها نظرة سلام من نقاط التفتيش إلا إذا كانت تنزل علينا من السماء وحتى هذا فالناس سيشاهدونها وهي تتساقط.

■ تحقيق/عبدالله الخولاني

قد يقول قائل إن تجار المبيدات الزراعية يتلون إحدى آيات سورة ياسين التي قرأها الرسول (ص)وسلم عندما ذر التراب على كفار قريش المكلفين بقتله (وجعلنا من بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا فأغشيناهم فهم لا يبصرون صدق الله العظيم)وهم يفعلون ذلك عند مرورهم عند كل نقطة تفتيش وبذلك تصل الشحنات سالمة دون أن يمسها الضر فهي محصنة بالحصن الحصين الإنساني المعتمد على المادة لشراء الذمم وليس الإلهي فالله أرحم بنا من أنفسنا.

اختلاف

اختلف الخبراء حول خطورة مبيدات الآفات الزراعية وتأثيرها السرطاني على الإنسان الفريق الأول يقرر أنه لا تأثير سرطانيا مطلقا للمبيدات وخطورتها ـ إن وجدت ـ تنجم عن الاستخدام العشوائي في التوقيت والكمية اللذين ترك أمرهما لتقدير المزارع دونما أي إرشادات زراعية في هذا الشأن.. ويرى أيضا أن للمبيدات الزراعية دورا إيجابيا في حماية المنتجات الزراعية من الآفات والأمراض، إما الفريق الثاني فإنه يعد المبيدات المسبب الرئيس لانتشار مرض السرطان في اليمن وأنها أصبحت مرتعا لأنواع من مبيدات الآفات تحمل اشد أنواع الخطر عن طريق التهريب.

مسرطنة

حتى المبيدات التي وضعت أسماؤها في اللائحة المسموح استيرادها لم تبتعد كثيرا عن وصف مسرطنة إذ أضيفت لها العشوائية وألا مبالاة التي يتعامل بها المزارع في اليمن.

الدكتور محمد القباطي – استشاري أمراض الباطنية يقول:أن المبيدات مواد كيماوية ليست آمنة بشكل مطلق، ويجب أن تراعي فيها الجرعات المستخدمة وطريقة الاستخدام وزمان ومكان هذا الاستخدام وإذا ما وضعنا هذا القول في ضوء المعمول به في اليمن فان الواقع غير ذلك تماما فليس هناك إشراف مهني وتخصصي يحدد الجرعات ولا توقيتاتها فمثل هذا الإشراف قاصر تماما ويشمل هذا القصور تجارة المبيدات.

ويقول: إن المسؤول عن أي حالات تسمم قد تصيب الإنسان من هذه المبيدات هو إساءة استخدامها ووجود مافيا منظمة لتهريبها عبر الحدود وبطرق مختلفة وهذا هو المسؤول عن خطورة هذه المبيدات على البيئة والصحة العامة.

مأساة

مأساتنا في اليمن عدم وجود ضوابط في تحديد الكمية المطلوبة للمبيد من قبل المزارعين.. فالمبيدات والمواد الكيميائية والأدوية يمكن أن تتحول إلى سميات خطيرة إذا ما صاحب استخدامها إهمال الجرعات المسموح بها علاوة على نهم وجشع المستخدم وكذا جهله بخطورة الاستخدام المسرف لهذه المبيدات، ونظره بعين واحدة إلى ما سوف يجنيه من أرباح جراء هذا الإسراف علاوة على عدم وجود إرشاد زراعي يهتم بمثل هذه الأمور الخطيرة.

تقرير رسمي يوضح انخفاض واردات اليمن من المبيدات الزراعية من 2000 طن في عام 2006م لتصل إلى 381 طنا الآن ,وارجع التقرير انخفاض واردات اليمن من المبيدات الزراعية إلى جملة الإجراءات التي اتّخذتها وزارة الزراعة والري والتي حالت دون انتشار المبيدات والحدّ من أضرارها الصحية والبيئية، منها تكثيف حملات الرقابة والتفتيش الميدانية على تداول مبيدات الآفات النباتية خلال الأعوام الماضية.

الأسواق الثانوية

أسواق المديريات ومراكز القرى مرتع خصب لتسويق المبيدات المهربة والخطرة نتيجة جهل المزارعين وغياب الرقابة، يؤكد خبراء الزراعة في اليمن أن 4000آلاف طن من المبيدات الزراعية تدخل الأسواق اليمنية وأن نسبة 10% فقط من هذه المبيدات تدخل عبر الطرق النسبية و90% عبر التهريب وزارة الزراعة طالبت الحكومة والجهات المسؤولة على الرقابة ومكافحة التهريب بتحمل مسؤوليتها؛ لأن ظاهرة تهريب المبيدات لا تقل شأناً وخطورة عن ظاهرة الإرهاب إن لم تكن أشد خطورة بالنظر إلى آثارها المدمرة التي تطال الإنسان والحيوان والبيئة والأرض, بالإضافة إلى اتخاذ الحكومة إجراءات عاجلة في إصدار قرار يقضي بإعادة المبيدات الممنوعة والمقيدة التي يتم تهريبها إلى بلد المنشأ على نفقة المهرب وتحت إشراف الجهات المعنية أو إحراقها في محارق دولية متخصصة خارج البلاد على نفقة المهرب، واستخدام المبيدات المسموح بتداولها لصالح وزارة الزراعة في حملات الآفات الوبائية مجاناً للمزارعين. كذلك طالبت بإلزام مصلحة الجمارك بعدم التصريح بإنزال أية كمية مبيدات غير مصرح باستيرادها من على وسائل النقل وإعادتها على نفس وسيلة النقل، وكذا إلزام الجهات القضائية بسرعة النظر والبت في قضايا المبيدات المحالة إليها كي لا تتعاظم المشكلة.

وتؤكد بأن الاحتياج السنوي لليمن من المبيدات الزراعية بين (2500_3000) طن، وأن ما يتم استيراده بطريقة رسمية لا يزيد عن ربع كمية الاحتياج؛ حيث بلغت كمية الاستيراد خلال الثلاثة الأعوام الماضية (381 طنًا، 459 طنًا، 625 طنًا)، ويبلغ عدد وكلاء شركات المبيدات في اليمن (52) وكيل شركة، و1800 بائع أو تاجر لمواد المبيدات، منهم (800) تاجر مرخص لهم بمزاولة هذا النوع من التجارة من قبل وزارة الزراعة والري على مستوى الجمهورية، و(1000) يعملون بدون تراخيص.

مبيدات محظورة

تقرير منظمة الأغذية والزراعة والذي صدر بعنوان "المبيدات الزراعية" ورد فيه أن المبيدات تتسبب في مقتل200 ألف شخص سنويا حول العالم بسبب تأثيرها السمي المباشر, وان هناك أكثر من نصف مليون طن من المبيدات المحظور تداولها تدخل إلى الدول النامية والفقيرة محدثة دمارا بيئيا وتدميرا لصحة الإنسان في هذه الدول.. وان هناك23% من المزارعين في الهند و25% من المكسيك و45% من زيمبابوي يمرضون سنويا ويتلقون علاجا مباشرا للتخلص من كمية وتأثير المبيدات على المزارعين وكذا فإن هناك3% من الأفراد في القطاع الزراعي يعانون من سمية مباشرة معظمهم من الأطفال.

مـبيدات إسـرائيلية وصـينية تـغزوا الس

كشفت إحدى الجمعيات الزراعية عن استخدام بعض المزارعين في المرتفعات الجبلية المنتشرة فيها زراعة القات مبيدات إسرائيلية وصينية مهربة ومحظور استخدامها محليا ودوليا, محذرة من استغلال المهربين الظروف التي تمر بها البلاد وانعكاسها على ضعف أجهزة الرقابة في الوقت الحالي لتهريب واختراق السوق اليمنية بهذه المبيدات المحرمة والخطيرة على الزراعة اليمنية وصحة المواطنين.

وأكدت أن مزارعي الطماطم في اليمن لجأوا إلى استخدام أنواع المبيدات رغم علمهم ان بعضها محظور ومحرم عالميا لأنهم لم يجدوا بديلا عن استخدامه لمكافحة حشرة توتا ابسيليوتا التي أصابت محصول الطماطم في اليمن كلها وكان وراء أزمة الطماطم العام الماضي خاصة بعدما فشلت وزارة الزراعة في القضاء علي تلك الحشرة ولولا عناية الله لكانت زراعة الطماطم انتهت في اليمن!

ويذكر خبراء الزراعة أن السبب وراء انتشار المبيدات الزراعية ذات السمية العالية بهذا الشكل المخيف في بلادنا يعود في حقيقة الأمر إلى غياب الوعي في أوساط بعض المسؤولين الذين منحوا صلاحية التوقيع على التصريحات

المبيدات الزراعية:

سوء الاستخدام والعشوائية يزيد من مخاطرها

استطلاع / أمين الجرموزي

تثير تجارة المبيدات والأسمدة الكيماوية الكثير من المخاوف لدى المواطنين نظرا للأضرار الصحية التي تلحق بالمواطنين وخاصة في الفترة الأخيرة مع انتشار الأمراض السرطانية وعلاقتها حسب دراسات وأبحاث بالاستخدام العشوائي والمفرط للمبيدات وخاصة التي تدخل البلاد عن طريق التهريب, وليس الخطر على المواطن فحسب بل حتى على التجار والمزارعين أنفسهم وبالذات عند تجاهل الإرشادات المتبعة في كيفية التعامل معها وتجنب مخاطرها .

وتتواجد غالبية محلات بيع المبيدات والأسمدة الزراعية في شارع "فروة بن مسيك "وتستحل واجهة البيوت الواقعة على هذا الشارع بشكل شبه كامل بالإضافة إلى المخازن التي تنتشر في الأحياء المجاورة لها , وعلى الرغم من قرب مسافة مشروع وقاية النباتات أحد فروع وزارة الزراعة الذي لا يتجاوز الثلاثين متراً عن محلات بيع المبيدات والأسمدة إلا أن الرقابة والتفتيش شبه معدمة _حسب أصحاب المحلات_ وتظهر فقط على شكل حملات لمرة أو مرتين خلال السنة , مما أفسح المجال أما دخول المبيدات المهربة وزيادة نسبة الأضرار على المواطنين .

أضرار صحية

يعمل أصحاب المحلات وكذلك المزارعون بدون تأمينات صحية تؤمن حياتهم من خطر التعرض للمبيدات والأسمدة بشكل متواصل , فكل الاحتمالات واردة أن يتضرر البائع وبالذات إذا لم يتجنب المواد الضارة وبالذات المهربة التي لها رائحة مرتفعة نتيجة لقوة فعاليتها , ويرى صدام العامري- تاجر مبيدات أن البائع قد يتعرض للضرر أولاً عن طريق الاستنشاق المستمر لهذه المواد وخاصة إذا لم يتوافر أي وسائل لطرد الروائح المنبعثة من المبيدات , وكذلك يمكن أن يتسبب الضرر الأكبر للمزارعين وذلك عند عملية الرش واستنشاق بعض من رذاذ المبيدات , وأوضح إما عن طريق اللمس باليدين فهذا أمر مستبعد للبائعين نظرا لوجود الأسمدة والمبيدات في علب مغلقة لا تفتح نهائيا إلا عند وجود تسرب منها , وبالنسبة للمزارعين فقد يتضررون وبالذات عند استخدام المبيدات على النباتات ولمسه باليدين دون غسلها .

وأكد أن الخلل يكمن في عشوائية البيع لدى بعض البائعين في عدم تقديم نصائح لطريقة الاستخدام مما يجعل المشتري سواء كان مزارعا أو مواطناً يستخدم المبيدات بشكل مفرط ,فمثلاً بعض المبيدات يجب خلطها بـ100 لتر من الماء ولكن بعض المزارعين يقومون بخلطها مع 20 لترا من الماء ليكون قوة المبيد أو السماد فعالا وسريعا لإنتاج الثمرة مما يؤدي إلى أضرار كبيرة على النباتات والمواطنين .

تكلفة باهظة

وتلجأ بعض الشركات حسب قول التاجر عنان أحمد قاسم عند تلف بعض المبيدات إلى توزيعها على التجار بالمجان أو بنصف القيمة ليتم تصريفها قبل انتهاء صلاحيتها وهناك من يقوم بتجديد تواريخ الانتهاء وتغيير اللواصق للعبوات بطريقة شخصية ودون علم الجهات المعنية وحتى المزارعين بذلك .

وأضاف عنان أن بعض الشركات الموزعة تقوم بنفس الطريقة في تغيير تواريخ الانتهاء ولكن وفقاً لإجراءات قانونية وذلك بعد عمل فحص في مشروع وقاية النباتات ,فإذا وجد أنه بالإمكان استخدامها فيتم تمديد تاريخ الصلاحية إلى 5 أو 6 أشهر , وأوضح أنه بالنسبة للبائعين فيرجعون كل ما تلف من مبيدات أو انتهاء صلاحيته إلى الوكيل المورد لتلك المبيدات وهو بدوره يقوم بإرجاعها إلى بلد المنشأ التي صنعت فيه وتعتبر عملية مكلفة , وقد يضطر الوكلاء إلى تصريفها عن طريق بيعها بأسعار رخيصة للمزارعين وإذا انتها تاريخها ولم تباع يقومون بدفنها في المخازن أو تسليمها لمخازن وقاية النبات التي تقوم بتسليمها إلى وزارة الزراعة وبعدها يعاد تصديره إلى البلد الذي صنع فيه .

وتشكل المبيدات والأسمدة حملاً ثقيلاً على الدولة عند تكدس التالف منها على مدار السنوات وذلك للتكلفة الباهظة لعملية إتلافها , وبحسب وزارة الزراعة فإنه تم إتلاف ولأول مرة مبيدات منتهية الصلاحية وتالفة في عام 1996م والتي تجمعت لـ14 عاماً أي منذ العام 1982م وقد كلفت هذه العملية مليون دولار بتمويل هولندي .

مبيدات محظورة

وأوضح مبروك العقبي- صاحب محل أن هناك كميات كبيرة من المبيدات المحظورة دوليا تدخل إلى البلاد مثل (السوبر أسيت)و(البرفكتيوم) و(الاجرانيت) وكذلك (هيثومايل) عن طريق التهريب براً وبحراً ,وهي مركبات هيدروكربونية مكلورة يؤدي استخدامها في الفواكه والخضروات إلى أمراض سرطانية وفشل كلوي، ويكون الإقبال عليها كبيراً من قبل المزارعين نظراً لانخفاض الأسعار والطلب المتكرر عليها ,وأضاف أن السبب في ذلك هو تشدد لجنة المبيدات في منع العديد من المبيدات والتي تتواجد في بعض البلدان من دخولها إلى البلاد بالإضافة إلى صعوبة إجراءات الاستيراد من الخارج ,أدى ذلك كله إلى استيرادها عن طريق التهريب وبكميات كبيرة في حين غفلة من الجهات المعنية .

ويشير إلى أن السبب الآخر هو شراء المزارعين مثل هذه الأصناف المهربة مع علمهم المسبق بأضرارها كونها حسب قولهم تعطي محصولاً زراعياً ممتازاً وفي وقت قصير وهذا أمر جيد بالنسبة لهم .

ضعف رقابي

ويؤكد أصحاب المحلات الضعف الرقابي من قبل الحكومة في عدم النزول الدوري إلى محلات المبيدات للرقابة على عملية البيع وتفتيش جميع الأصناف للتأكد من صلاحيتها وقابليتها للاستخدام، وقد أكد ذلك أحد التجار حمزة النجار حيث أشار إلى أن الرقابة الحكومية غائبة عن الواقع على الرغم من المسافة القريبة للمحلات من مقر مشروع وقاية النباتات الواقع في شارع فروة بن مسيك إلا أنه لا توجد حملات تفتيش دورية ,فقط يتم النزول إلى المحلات مرة أو مرتين على مدار السنة وبعض الأحيان بشكل مفاجئ ودوري وبالذات عندما يوجد حراك إعلامي حول المبيدات والأسمدة التالفة والمهربة .

وأضاف النجار أنه وفي ظل غياب الجهات المعنية ستزداد عملية المتاجرة بالمبيدات المهربة وكذلك المغشوشة التي تتم إعادة بلورة تاريخ صلاحيتها لكي يتم بيعها وتصريفها بأقل الخسائر , ويناشد وزارة الزراعة كجهة مسؤولة عن ذلك إيقاف مراكز التهريب البرية والبحرية ومن يقف وراءها للحد من انتشار المبيدات المهربة في جميع المحلات .